http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1458) السنة السادسة -الثلاثاء (17) آذار 2009

الآراء الـــواردة فـي الـصـفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الـــدولـــة الـــعـــراقـــيـــة وســـمات بـنـيـتـهـا الـطـائـفـيـة

لطفي حاتم

تواصل أحزاب الشرعية الانتخابية عملها في إعادة بناء سلطة الدولة العراقية وبهذا المسار حدثت حزمة مثيرة من التغيرات على منظومة العراق السياسية بدءً من إعادة بناء مؤسسات الدولة السيادية و أجهزتها الإدارية البيروقراطية وانتهاء بظهور قوى اجتماعية (جديدة) في التشكيلة العراقية.
استناداً الى تلك التبدلات تواجهنا الكثير من الأسئلة منها ما سمات البناء الجديد للدولة العراقية؟ ومنها ما طبيعة التغيرات الاجتماعية الحاصلة في التشكيلة العراقية ؟ ومنها ما مواقع المؤسسات الأهلية والأحزاب العراقية في إدارة الحياة السياسية؟

في محاولة لتحليل تلك التبدلات والتقرب من الأسئلة المثارة نحاول حصرها بموضوعات مكثفة مترابطة تتلخص بـ : .
أولا : . لمحة تاريخية عن هشاشة منظومة العراق السياسية.
ثانياً : . البناء الطائفي للدولة العراقية الناهضة .
ثالثاً : . مواقع الأحزاب السياسية في الدولة العراقية الناهضة .

أولا ـ لمحة تاريخية عن هشاشة منظومة العراق السياسية.

١ : . تشكيل الدولة العراقية والحقبة الملكية
بداية لابد من تأكيد ملاحظة يتلخص مضمونها : . ليس هناك تشكيلة اجتماعية تعرضت أبنيتها الطبقية ونسيجها الاجتماعي الى تغيرات وتبدلات مثل التشكيلة العراقية. حيث أصبحت تلك التغيرات عواملا أساسية في كبح الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية من التطور السلمي الرافض للشعارات السياسية والانقلابات العسكرية . وبهذا المعنى نشير الى أن الدولة العراقية وبسبب التأثيرات الخارجية في نشأتها وتشكلها اللاحق احتلت السياسية مواقعا مقررة في تحديد مساراتها الاقتصادية والاجتماعية .
لغرض تزكية تلك الموضوعة لابد من إكسابها مضمونا تاريخيا ملموسا عبر ملاحظات مكثفة أهمها : .
ـ نتيجة للغزو البريطاني الاول للعراق تشكلت الدولة العراقية وسلطتها السياسية وبسبب سيادة المؤسسات الأهلية وغياب قوى اجتماعية فاعلة وساندة للوافد الأجنبي عمدت سلطات الاحتلال الى بناء أجهزة السلطة السياسية من شرائح نافذة سبق وان احتلت مواقعا إدارية في الجهاز البيروقراطي للإمبراطورية العثمانية فضلا عن الضباط الشريفيين ذوي النزعات القومية .
لقد حمل التشكيل الإداري ومنذ نشوء الدولة العراقية صفة طائفية تجسدت بواقعتين أساسيتين هما : .
ـ قانون الجنسية العراقي الذي ألغى حقوق المواطنة لأغلبية سكان العراق وما نتج عنه من حصر إدارة المراكز القيادية بأقلية من سكان العراق.
ـ اعتماد الوافد البريطاني على قوى طبقية كومبرادوية من الأقلية الطائفية .
استناداً الى تلك المعطيات يجدر بنا تأشير بعض الملاحظات العامة : .
الملاحظة الأولى: . برغم أن البناء السياسي الاول للدولة العراقية قد حصر قيادته بفئات محددة ألا أن السياسية البريطانية إعادة رفد التشكيلة العراقية بقوى اجتماعية جديدة تجسدت بالطبقات الاتية: .
أ . تطوير الطبقة الوسطى المدينية المتعلمة بعد اتساع أجهزة الدولة الإدارية والتعليمية .
ب : تقسيم الأملاك الأمرية على شيوخ العشائر في محاولة لإضعاف وتفكيك الروابط الأهلية الأمر الذي أفضى الى تشكيل الطبقة الإقطاعية.
ج : . مساعدة الشريحة التجارية المساندة للوجود البريطاني عبر تطوير أنشطتها التجارية .
د: . نهوض الطبقة العاملة وبنائها النقابي في المشاريع البريطانية السكك الحديد، الموانئ، النفط.
لقد أفضت التطورات الاجتماعية الاقتصادية السياسية السالفة الذكر الى الكثيرمن النتائج السياسية أهمها : .
ـ كرس البناء البيروقراطي للدولة العراقية المرتكز الى الأقلية الحاكمة الى انفصال الدولة عن تشكيلتها الاجتماعية ، وما نتج عن ذلك من اعتماد سياسات محصورة في اطر نخبوية بعيدة عن المصالح الوطنية .
ـ قادت هشاشة البناء الاجتماعي وازدواجية السلطة السياسية الى انتشار الأفكار اليسارية منها والقومية المطالبة في إعادة بناء الدولة وفق صياغات ايديولوجية اشترطها التغيرات الدولية .

٢ : . الجمهورية الاولى١٩٥٨ - ١٩٦٣ .
لقد أعادت الجمهورية الأولى بناء الدولة العراقية استناداً الى جملة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية نتعرض الى بعضها : .
إجراءات سياسية تمثلت بـ :ـ
ـ تعزيز السيادة الوطنية عبر فك الارتباط مع الوافد البريطاني .
ـ إعادة الاعتبار للمواطنة العراقية عبر المساواة القانونية لكل العراقيين .
ـ احترام القوميات الأخرى وإشراكها في إدارة السلطة السياسية .
إجراءات اقتصادية اجتماعية : .
ـ صيانة ثروات العراق الوطنية.
ـ محاولة بناء توازنات اجتماعية بين الطبقات الاجتماعية الفاعلة في التشكيلة العراقية .
ـ تشجيع البرجوازية الوطنية عبر مساعدة الدولة لها في الاستيراد والتصدير .
خلاصة القول أن الإجراءات التاريخية الكبرى لهذه الجمهورية تزامنت ومحاولات تغيير التشكيلة الاجتماعية حيث جرى إلغاء الطبقة الإقطاعية التي تحولت عبر التعويضات المجزية الى شريحة تجارية.
ـ إطلاق نشاط الإنتاج الزراعي عبر تمليك طبقة الفلاحين أراضي صغيرة .
ـ تطور الطبقة الوسطى بجميع شرائحها خاصة بعد انتشارها في الجهاز الإداري للدولة العراقية .
أن التطورات المشار إليها برغم أهميتها التاريخية إلا أنها عجزت عن تغيير سمتين رئيسيتن في منظومة العراق السياسية الأولى منهما : . استمرار البناء الطائفي للدولة العراقية حيث حافظت الطواقم الأساسية للأقلية الحاكمة على مواقعها القيادية في الأجهزة الأساسية . وثانيهما تواصل النزعة الايديولوجية والتناحرات السياسية في تشكيلة العراق الاجتماعية .

٣: . الجمهورية الثانية ١٩٦٣ ـ ٢٠٠٣
ان سيادة الشعارات الايديولوجية في حل النزاعات الاجتماعية والسياسية أدت الى تبدلات كبرى في مسار الدولة العراقية خاصة بعد عودة حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة السياسية حيث جرى ترسيخ السمات الطائفية العشائرية للحكم فضلا عن حدوث تبدلات في التشكيلة الاجتماعية نستعرضها بإيجاز : .
١ : . تعزز بناء الأجهزة السيادية والمراكز الإدارية على أساس المواقع الحزبية والتي تحولت في مجرى الإقصاء والإدماج الى سمات عشائرية / قرابية .
٢ : . احتكار سلطة الدولة للثروة الوطنية وتوظيفها في خدمة التوجهات السياسية للأقلية الحاكمة.
٣: . إحداث تغيرات طبقية جديدة في التشكيلة العراقية تمثلت بـ : .
ـ أضعاف البرجوازية الوطنية عبر هيمنة الدولة على القطاعات الأساسية المنتجة كذلك قطاع التجارة الخارجية فضلا عن سيطرة الدولة على التجارة الداخلية.
ـ إلحاق أقسام من الطبقة العاملة الناشطة في قطاعات الدولة / الإنتاجية / الخدمية بالجهاز الإداري بعد تسميتهم موظفين عند الدولة.
ـ ظهور قوى اجتماعية وشرائح طبقية متنفذة مترابطة والجهاز البيروقراطي / العسكري للدولة مهيمنة على كثير من المواقع الإنتاجية / الخدمية .
أن الإجراءات المشار إليها أفضت الى نتائج بالغة الخطورة على الدولة وتشكيلتها الاجتماعية تجسدت باحتكار الدولة وسلطتها البوليسية بعد إكسابها رداء طائفياً / عشائرياً .

ثانياً : ـ البناء الطائفي للدولة العراقية الناهضة.

١ : . إعادة بناء الأجهزة السيادية والإدارية
أحدث الغزو الأمريكي للعراق انهيارا شاملا لبناء الدولة العراقية وسلطتها السياسية فضلا عن تفكك تشكيلتها الاجتماعية ويمكن للمهتمين تلمس تلك التغيرات في المعطيات الآتية: .
أ : . تفكك سلطة الدولة الاستبدادية ونشوء ملامح دولة تعددية .
ب : . انهيار التشكيلة العراقية من خلال : .
ـ تفكك الشرائح الطبقية الأساسية والقاعدة الاجتماعية الساندة للسلطة الديكتاتورية .
ـ تهميش الطبقة العاملة بعد تفكك ونهب القطاعات الخدمية / الإنتاجية للدولة العراقية .
ـ تشرذم أقسام من الطبقة الوسطى خاصة المدينية منها بسبب انهيار جهاز الدولة البيروقراطي .
إن التغيرات المشار إليها ترافقت وقرارات سياسية / اقتصادية متسرعة لسلطة الاحتلال هادفة الى إعادة بناء الدولة العراقية بمواصفات تتلاءم والستراتيجية الأمريكية ، حيث أحدثت تلك الإجراءات كثرة من التبدلات يمكن تأشيرها بالموضوعات الاتية : .
الموضوعة الأولى : . بالرغم من المسار الديمقراطي المصاحب للعملية السياسية إلا أن النتائج الملموسة أشارت الى أن إعادة بناء الدولة العراقية اتسم بسمات طائفية / عرقية كرستها الممارسة السياسية حيث أنتجت الشرعية الانتخابية تقاسما لمراكز الدولة السيادية تجسدت بـ : .
ـ تقاسم رئاسة الجمهورية بين القوى السياسية المتصدرة للعملية السياسية.
ـ توزع المراكز الأساسية في رئاسة السلطة التنفيذية بين قوى الشرعية الانتخابية .
ـ اقتسام رئاسة السلطة التشريعية (البرلمان)على أسس طائفية / عرقية .
ـ توزيع الوزارات السيادية الداخلية والخارجية والنفط والدفاع استنادا الى توافقات حزبية .
ـ بناء الأجهزة الأمنية والمخابرات وشبكة الطواقم القيادية للمؤسسة العسكرية وفق مقاسات حزبية ومساومات سياسية حيث احتلت أحزاب الإسلام السياسي المواقع السيادية بينما احتكر الجانب الكردستاني قيادة المفاصل الأساسية في إدارة الأجهزة الأمنية / العسكرية الكردستانية.
لقد اتسم البناء العسكري الأمني المخابراتي للعراق بكثرة من الثغرات منها مشاركة أمريكية في بناء المؤسسات الأمنية/ العسكرية. ومنها اختراقات خارجية لأجهزة العراق الأمنية / المخابراتية .
الموضوعة الثانية:.كرست الانتخابات العامة والمحلية البناء الإداري الطائفي للدولة العراقية حيث تلخصت النتائج المعلنة بالوقائع الاتية: .
أ: . هيمنة أحزاب الإسلام السياسي الشيعي على المناطق الجنوبية والوسطي مقابل سيطرة أحزاب الإسلام السياسي السني على مناطق البلاد الغربية .
ب : . احتكار الحزبين الكردستانيين لمجالس البلديات في المدن الكردستانية .
ج: . انحسار التيار العلماني / الديمقراطي لكثرة من الأسباب جرى التعرض لها في كتابات وبيانات الأحزاب الديمقراطية المشاركة في العملية الانتخابية.
إن النتائج المشار إليها والسمات الجديدة لإعادة بناء أجهزة الدولة الرئاسية والسيادية ترافق ونهوض مكونات طبقية جديدة في التشكيلة العراقية استناداً الى قرارات سياسية .
٢ : . البناء الطبقي للتشكيلة العراقية .
أنتج الاحتلال الأمريكي للعراق تفككاً سريعاً للقاعدة الاجتماعية الساندة للنظام الاستبدادي حيث هاجرت أقسام من هذه القاعدة الى دول الجوار العراقي بعد أن تحول بعضها الى ـ تجار ، ملاك عقار ، فئات عاملة في قطاع الخدمات ـ فاقدة بذلك تأثيراتها السياسية ومواقعها الاقتصادية التي كانت تتمتع بها أبان حقبة المرحلة الاستبدادية.
لقد أفضى انهيار النفوذ الاقتصادي السياسي لقوى النظام الاستبدادي الى تشكل قوى طبقية جديدة ساعدت على نشؤها قوى السلطة الجديدة بسبب سيطرتها على مؤسسات الدولة الإنتاجية / الخدمية وإشغال مناصريهم للمراكز القيادية في مؤسسات الدولة العراقية، وانطلاقا من ذلك فقد نشأت شرائح اجتماعية جديدة في التشكيلة العراقية يمكن رصدها عبر المكونات الاتية : .
أ: . فئات بيروقراطية ذات سمة طائفية / عشائرية ارتكز نشوءها وبناءها على مساندة فعلية من الأحزاب السياسية التي تحكمت بمسار العملية السياسية العربية منها والكردية.
ب: . شكلت الطواقم القيادية للأحزاب السياسية المترابطة مع أجهزة الدولة هي الأخرى شريحة طبقية جديدة بمواصفات طائفية / عشائرية .
ج : . نتيجة لنهب مؤسسات الدولة الإنتاجية / الخدمية فضلا عن السطو المعلن على البنوك الرئيسة بعد الفوضى الشاملة التي أحدثها الغزو الأمريكي للعراق نهضت شريحة ثالثة جرت تسميتهم بالحواسم .
د : . مالكي الأراضي الجدد : .
أن اعتماد أحزاب الشرعية الانتخابية على المؤسسة العشائرية اشترط تمليك الكثير من شيوخ العشائر لأراضي زراعية بهدف تعزيز وجاهتهم الاجتماعية الأمر الذي أدى الى نشوء (طبقة إقطاعية) تترابط مصالحها مع الطواقم الطائفية في المؤسسات الدينية .
إن تحديدنا لطبيعة ملاكي الأراضي يكتمل إذا اشرنا الى أن الطبقة (الإقطاعية) الناهضة تستمد قوتها من انضواء الطبقة الوسطى الى الخيمة العشائرية وتبني تقاليدها التكافلية . وبهذا المعنى يمكننا الاستنتاج أن الطبقة (الإقطاعية) المترابطة والجهاز البيروقراطي باتت تتحكم بهذا الشكل أو ذاك بتوجهات الأحزاب السياسية وبرامجها الاجتماعية.
لغرض تقدير شرعية تلك الفرضية لابد من تعليلها فكرياً من خلال عرض الوقائع الاتية: .
ـ أصبحت المؤسسة العشائرية بروحها التضامنية قاعدة اجتماعية لكثرة من أحزاب الشرعية الانتخابية.
ـ اعتماد القوى السياسية على قاعدة عشائرية يقود الى تحولها ـ الأحزاب ـ الى قوى سياسية مدافعة عن مصالح طبقية تتشكل من قيادة الجهاز البيروقراطي الطائفي المتحالف مع ملاكي الأرض والعقار فضلا عن الفئات التجارية الناهضة في التشكيلة العراقية . وبهذا الاطار نشير الى أن ارتكاز أحزاب الشرعية الانتخابية على قاعدة عشائرية أفضى الى نتيجتين خطرتين : . الأولى منهما تتمثل بسيادة قوتين فاعلتين في الحياة السياسية قوة الدولة وقوانينها الرسمية و (سلطة العشيرة) بأعرافها وتقاليدها التاريخية . أما الثانية فيمكن تلخيص مضمونها بإمكانية تحول الحزب من مؤسسة مدنية الى قوة طائفية مغلقة تسعى الى احتكار السلطة اعتماداً على المال السياسي و (سلطة) المؤسسة العشائرية وبنائها التكافلي .

ثالثاً : ـ مواقع الأحزاب السياسية في الدولة العراقية الناهضة .

إن اللوحة الاجتماعية الناهضة في التشكيلة الطبقية العراقية والتغيرات السياسية رافقتها جملة من الإشكالات السياسية والاجتماعية نحاول التقرب منها برؤية مكثفة: .
ـ انحسار العمل الحزبي الجماهيري المنظم المستند الى أهداف سياسية وبرامج اجتماعية.
ـ تحكم الايدولوجيا الطائفية والتقاليد العشائرية في الحياة السياسية بعد انحسار الوعي السياسي المرتكز على مفاهيم وطنية ديمقراطية .
ـ تفكك القاعدة الاجتماعية للقوى السياسية العلمانية وخراب تقاليدها التنظيمية .
ـ انحياز الطبقة الوسطى الى الروح الطائفية والتقاليد العشائرية .
استنادا الى تلك الآراء يتحتم علينا صياغة بعض الاستنتاجات التي أجدها في الموضوعات الاتية :ـ
أولا: . تميزت الدولة العراقية ومنذ نشأتها بعدم استقرار بنيتها السياسية / الاجتماعية وما نتج عن ذلك من سيادة المؤسسات الأهلية في مسار تطورها التاريخي.
ثانيا : . أفضى غياب الطبقات الاجتماعية الفاعلة في الحياة السياسية الى سيادة الايدولوجيا والشعارات السياسية لدى الأحزاب العراقية وتجذر نزعتها الشمولية .
ثالثاً: . شكل البناء الطائفي للدولة العراقية الناهضة امتداداً لبنائها الطائفي السابق بعد تغليفه بشرعية انتخابية.

الإعـــلام والـتـعـلـيـم .. رؤيـــة تـكـامـلـيـة لخـلـق بـيـئـة تـربـويـة

ياسين العطواني

من المتفق عليه ان عالم اليوم يشكل إنتاجاً رهيباً للتفجير المعرفي الواسع الذي بدأ حدوثه منذ قرنين او ثلاثة في الجزء الغربي من الكرة الأرضية على أثر خروج أوروبا من العصور المظلمة وما تلا ذلك من التزايد المضطرد والتضاعف المتوالي للمعلومات التي يستمر تضاعفها بتسارع . وعلى الرغم من مساعي الأنسان الى تصنيف معلوماته الضخمة والمتجددة الى مجموعات علمية او فئات ، لعله يجد تيسيراً لفهمها وتنظيمها ، إلا انه لا شيء يتوقف بأنتظار تحقيق هذه الرغبة لهذا الأنسان ، لذلك لم يعد من الممكن لعارف بشيء او مثقف او عالم متخصص أن يتجاهل او ينكر معرفته او ثقافته او علمه الزاخر لا تساوي إلا جزءاً متناهياً في الصغر يكاد يُحذف لبساطته من ان يكون شيئاً في محيط متلاطم لم تعد الأمكانات المتوفرة تستطيع تحديد موقع شيء من العلم فيه ، وفي الوقت ذاته ليس من الممكن أن نتناسى أن هذه المعرفة او الجزء من العلم لدى فرد واحد عرضة لأن تكون باباً جديداً من ابواب الإضافة العلمية والتفجير المعرفي ، لذلك فأن مجال المعرفة لا تجده يتوقف عند حد. فلم يعد أحدا يجرؤ أن يقول بثقة تامه، أن هذا الأبتكار او ذلك الأكتشاف او الأسلوب أحدث شيئاً حتى ولو كان في مجاله وميدانه.
لقد طرأ على المعلومات في حياتنا المعاصرة تحولات أساسية نقلتها من مادة نادرة قابله للنفاد بحكم الأستخدام او تجاوز الزمن الى طاقة متجددة النمو والأنتشار بغير حدود . واصبحت ضرورة ملحة لكل انسان أسوة بالهواء والماء والغذاء ، حتى أنها اذا انحبست عنه او تلوثت اعتل واختنق ، واصبح المعيار النهائي لقوة الدول هو ما تمتلكه من معلومات – كماً ونوعاً – ومن قدرة على السيطرة على هذه المعلومات وتوجيهها والإفادة منها .
ان عصر المعلومات الذي يعيشه العالم اليوم ما كان يمكن ان يكون او يستمر بغير الثورة العقلية والصناعية التي شهدها العالم ، والتي زادت فكرة الأنسان انضباطاً وزودته بنظم ومناهج وأدوات في البحث والأستقصاء أكثر دقة في الوقت الذي مكنته من أن يكسر الحواجز بين التخصصات ويمتد الى آفاق ومجالات خارج الأرض التي يوجد عليها ، والثورة الصناعية التي عبَّرت عن نفسها على وجه الخصوص في الأنجازات الإلكترونية وما وفرته للمعلومات من أجهزة وإمكانات وهياكل ارتكازية تيسراستقبالها وجمعها وتخزينها واسترجاعها وبثها ونشرها واستخدامها بصرف النظر عن حدود الزمان والمكان. وبسبب كون المعلومات بخصائصها الجديدة وما تمثله من ضخامة الحجم ، ودقة وسرعة في الحركة ، ويسر في التخزين والأسترجاع أضحت سمة مميزة من سمات العصر ، ظهرت فيها بحوث ودراسات ومؤلفات قيمة كثيرة عالجت المشكلات القطرية والدولية التي تعترض هذه الثورة (المعلوماتية) ووضع الحلول الناجعة لها. ولعل أشد ما يعيشه العالم الآن من مفارقات في نظامه الإعلامي هو توزيع المعلومات وإمكانات تخزينها واسترجاعها ونشرها بين أجزائه. ففي حين تنعم الدول المتقدمة التي لا يزيد عدد سكانها عن ربع سكان العالم بفيضان هذه المعلومات ، نجد الدول النامية – في جملتها – تعاني قلة وندرة في المعلومات وما تقوم عليه من إمكانات وبنى قاعدية ، حتى أن بعضها يبدو وكأنه بعيد عن عصر المعلومات ، وبسبب المفارقات الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية في حظها من المعلومات ، تتدفق هذه في اتجاه عمودي ، أي أضحى أحادي الأتجاه . وقد أسفر هذا الوضع في توزيع المعلومات وأتجاهات سيرها عن معاناة الدول النامية لدرجات متفاوته من (التبعية الإعلامية) التي هي جزء من (التبعية الثقافية) وأداة من أدواتها في الوقت نفسه .
ومنذ تحول وسائل الإعلام في الدول المتقدمة الى قوة كبيرة مؤثرة واصبحت قادرة على صنع (بيئة تربوية) وكسرت احتكار النظام التعليمي للعلم والمعرفة ، ظهرت نظريات متعددة بشأن العلاقة بين الإعلام والتعليم التقليدي ونعني به (المدرسة) نذكر منها ثلاثاً هي :

١- نظرية راديكالية تنادي بسقوط المدرسة ، او فكها في الأقل ، لتحل محلها الى غير رجعة وسائل الإعلام المتعددة ، وغيرها من المؤسسات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية المتقدمة في تربية الأفراد صغاراً وكباراً . وهذه النظرية لم تجد سبيلها الى التنفيذ إلا في حدود ضيقة للغاية ، وعلى سبيل التجريب في بعض المستويات.
ويرى بعض نُظَّار المستقبل ان موجة حضارية ثالثة (بعد الموجة الحضارية الزراعية والموجة الحضارية الصناعية) توشك ان تظهر في العالم ، إن لم تكن قد بدأت بالفعل في بعض الدول المتقدمة ، وأنه في هذه الموجة سوف تصبح الآلة المتقدمة – بوسائل الاتصال والإعلام الإلكتروني – قرين الأنسان وواسطته في عمله وتعلمه في (بيئته الذكية) وتصبح المدرسة التي نُمِّطت أصلاً على غرار المصنع أثر من آثار موجة حضارية سابقة .
٢- نظرية متقدمة تنادي بتجديد المدرسة – بنية وأسلوبا – وذلك بأستيعابها للتقنيات الجديدة المستخدمة في الإعلام داخل جدارها . وبذلك تصبح بيئة تربوية أكثر حيوية وفاعلية ، وأقدر على مد نشاطها الى بيئات بعيدة جغرافياً عنها ، وهذه النظرية طور التجريب والتنفيذ وصار لها نماذج متعددة يعرف بعضها بأسم التعليم المفتوح .
٣- نظرية معتدلة تدعو الى تنمية التعاون والتنسيق والتكامل بين جهود المدرسة وجهود أجهزة الإعلام ، من اجل تحقيق تربية أفضل للطفل ومن أجل تعويض ما يقصر عنه كل منهما في تحقيقه تكوين الشخصية ، ومن أجل ضمان تربية شاملة ومستديمة لكل فرد ، وهذه النظرية هي الأكثر رواجاً وتنفيذاً حتى الآن ، وهي لا تخرج عن مجرد اتجاه لتبني تكتيكات اكثر وأفضل لاستراتيجية سبق الوصول إليها والأتفاق عليها في التعاون بين التعليم والإعلام.

ستراتيجية التنسيق بين التعليم والإعلام

الإعلام والتعليم عنصران مهمان من عناصر النظام الاجتماعي ، فالمتعلم يؤدي وظيفة تربوية ، ودورة تحقيق أهداف اجتماعية ، والإعلام ايضا يؤدي وظيفة من وظائف المؤسسات الأجتماعية ، ودوره تحقيق أهدافها ، ولكن في ظل توزيع الأختصاصات فأن دوره ليس تربوياً بالمعنى الكامل ، ومع ذلك فأن آثار الإعلام التربوية لا يمكن تجاهلها ، وربما كانت قضية يجب دراستها بعناية ، للحصول أولاً على عدم تعارضها مع برامج التعليم وخططه ، وثانياً للحصول على ضمان كاف لتوجهها الى أداء دور فعال في تحقيق رسالتها الأسمى ، ونعني بها دفع المجتمع بمختلف فئاته وأفراده الى غايات التربية.
إن وسائل الإعلام قد حظيت بقسط وافر جداً من إمكانات الأتصال والتفاهم الجماهيري التي أتاحت للإعلام أن يكون هو الرسالة الغالبة التي تنقلها باستمرار سمة العصر أي (أدوات الأتصال) ، بحيث اصبح العالم في اوائل هذا العصر الحديث كغرفة صغيرة يرى ويسمع ويحس من فيها كل ما فيها ، ويستجب بردود فعل متفاوته لها جميعاً.
وأذا كان التعليم قد ارتبط بالأنتظام في المدارس والتتلمذ الذي يعترف بأن المتعلم هدف منتظم خصص له التعليم لأنه ينضج في هذا الجانب او عدة جوانب ، فالإعلام يحفظ للانسان حرية الشعور بالنضج دون إيحاء بأنه جاهل في هذا الجانب او ذالك ودون إجبار او إلتزام او تقرير علني لحاجة المستقبل للمادة الأعلامية . بينما التعليم ينصح بالتخصص الفردي في تحديد حاجات المتعلم وتلبية هذه الحاجات فالإعلام اذن جماهيري في عدة مستويات ، في فئات متباينة الثقافة ومجال الأختصاص والأعمار في حين أن التعليم متخصص بنطاق ممارسته ، فالمتعلمون ذوو خصائص متقاربة او هم متجانسون في الفصل الواحد او المرحلة الواحدة والأغراض الموحدة ، وفي ناحية اخرى يقيد التنظيم المقصود في التعليم اختيارات التعليم وحريتهم في نواح عديدة ووجوه كثيرة ، أما مستقبلو الرسائل الإعلامية فأحرار الأختيار ليأخذوا ما يريدون ويدعوا ما لا يرغبون ، على العكس من عملية التعليم التي تقتضي وجود مسؤولية على عاتق المستقبل يُلزم بالقيام بها ويتعرض للثواب والعقاب بحسب استجابته . أما دوافع التعليم فمحدودة لأن التعلم والتعليم مقصودان ، أما دوافع (الأستعلام) – ان صح التعبير – فغير واضحة للمستعلم وتتبدل وتتغير بحسب الأحوال الذاتية والنفسية والميول، وبقوة المؤثر وقوة جذبه وجودة صياغته . وعلى الرغم من هذه الفوارق بين العمليتين الاعلامية والتعليمية فهما تشتركان في صفات أخرى ، فأذا تحققت الأستجابة لكل منهما فالنتيجة تعني حدوث تغيير لدى المستقبل، ومن تحصيل الحاصل لهذه الصفة أن يكون من صفتها أن كلاً منهما عملية أتصال فيها العناصر الأساسية لهذه العملية ، مرسل ومستقبل ورسالة وأداة ولغة ، فكلا العمليتين تؤديان إلى إضافة في خبرات المستقبل بما قد يكون مفيداً لقصر قدرته على التكييف تواكباً مع النمو المستمر في مختلف جوانب شخصيته.
وفي كل الأحوال فأنه يوجد بين التعليم والإعلام خيوط او خطوط أتصال وتعاون كثيرة ، ولعل أهم هذه الخطوط او الخيوط وأكثرها بداهة ما يقدمه نظام التعليم لنظام الأعلام من طاقة متعلمة (فنية وإدارية) تقوم بتوجيهه وتشغيله ، ومن جمهور متعلم (يستقبله) ويستفيد منه ويروج له ، وربما يعود فيقدم له – أي لنظام الإعلام – تغذية راجعه ينمي بها قدراته ويصحح مساره. وعلى هذا الأساس فأنه بقدر ما يكون نظام التعليم جيداً تكون جودة نظام الإعلام وكفايته أرسالاً وأستقبالاً. وإذا حق للتربويين ان يطالبوا الاعلاميين بشيء يسهم في حسن تربية المواطن وتحرير ثقافة الوطن ، فأن عليهم في الوقت نفسه أن ينظروا الى (نظام الأب) وهو التعليم ويتأكدوا من انه يقدم للاعلام (العامل الأكفأ) و (والمستفيد الأمثل) . واذا ما حصل من تباين بين التعليم والإعلام نتيجة لتباين الأغراض وتعدد الضغوط ، إلا ان الأهداف التربوية هي الأهداف الأساسية التي ينبغي الحرص عليها والعناية بها على كل المستويات ، لذلك يجب ان يتحول الإعلام بإمكاناته الهائلة الى مساندة التعليم في السعي الى تحقيق اغراض التربية وأهدافها السامية العليا .
ان حاجات ومقتضيات التعليم والتعلم عديدة ومتشعبة وهذا لا يمكن للتعليم النظامي وحده أن يسدها بأساليبه وتنظيماته التقليدية او المحسنة. ومن هنا تأتي ضرورة مساهمة وسائل الإعلام في عملية المواجهة . وهي مساهمة لابد ان تكون ذات قيمة وفعالية كبيرة بحكم طبيعة هذه من حيث قدرتها على تجاوز حدود الزمان والمكان وعلى استخدامها طرقاً متعددة في التعبير والتأثير في الناس. وفي الوقت نفسه فإن دفع كفاءة النظم التعليمية وتحسين جودتها وتجديد اساليبها ووسائلها يحتاج في نظم الإعلام الى العون والمساعدة ببرامج تعليمية مدرسية شريطة ان تكون هذه البرامج اكثر من نقل الى شاشة التلفزيون او صوت المعلم الى الراديو مثلاً، اذ لابد من تسخير امكانات هذه النظم – اي الإعلام – في خلق بيئة تعليمية اكثر فعالية وحيوية داخل المدرسة ، بل في اخراج المدرسة من عزلتها عن المجتمع والحياة . لكن مطالبة نظم الإعلام بكل هذه المساهمات تقتضي حسابات (إمكانات) و(حدود) هذه النظم الحاضرة والمستقبلية و(كلفة) كل واحدة من هذه المساهمات . وهذا من باب (اقتصاديات الإعلام) التي ينبغي عدم اغفالها عن الطلب حتى لا يكون هذا الطلب ضرباً من ضروب المحال. كذلك فإنه عند مطالبة نظم الإعلام بهذه المساهمات لا بد من التأكيد من ان (الخدمات الإعلامية) في طريقها الصحيح السريع نحو (عدالة التوزيع) جغرافياً و(عدالة الحصول عليه) بين فئات المجتمع داخل البلد الواحد ، وفق ذلك ، فإنه عند هذه المطالبة ينبغي التأكيد من ان نظم التعليم واعية ومبصرة وقادرة على تزويد نظم الإعلام بما تحتاج اليه من مهارات تمكنها من حسن أداء مسؤولياتها التعليمية المتنامية ، وعلى اعداد اجيال تعرف الأستخدام الأمثل لوسائل الإعلام والأستمتاع او الرؤية الذكية لمادتها ، ضمن أطار الأعتزاز بالثقافة الوطنية والألتزام بتنمية هذه الثقافة.
لقد آن لنا ان ندخل بالفعل وبقوة كافية (عصر المعلومات) بثماره العلمية والتكنولوجية التي تفيد في تطوير حياتنا . وأن نسرع الخطا في تنمية ثقافتنا وتحقيق استقلالنا الثقافي . وأن نتحرك حركة واسعة سريعة لإعادة بناء مجتمعنا وشخصيتنا على قيمنا الأصيلة ، وكل هذا ينبغي ان يلتزم به التعليم والإعلام من حيث المحتوى والمضمون .

اراء وافكار
Opinions & Ideas
ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ . لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com